MARSADAK
مرصدك
SEMC
Studies & Economic Media Center
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

تقرير سنوي

الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية في اليمن

للعام 2025م

تقرير سنوي
الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية في اليمن

للعام 2025

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن

أعد هذا التقرير مرصد الحريات الإعلامية، وهي منصة تابعة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تهتم برصد وتوثيق حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة والتعبير في اليمن.

أنجز التقرير بدعم من سفارة مملكة هولندا في اليمن، المعلومات الواردة فيه تخص مرصد الحريات الإعلامية، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف الاتحاد الأوروبي أو سفارة مملكة هولندا لدى اليمن أو الخارجية الهولندية.

المحتويات

- الملخص 5
- المقدمة 7
- المنهجية 8
- السياق العام والاتجاهات الرئيسية للانتهاكات 9
- الانتهاكات ضد حرية الإعلام 10
- الإنفوجرافيك 11
- أنماط الانتهاكات 12
  - القتل 12
  - الاعتقالات التعسفية 13
  - الاختفاء القسري 16
  - التعذيب وسوء المعاملة 17
  - الوضع الصحي 21
  - الاعتداءات وملاحقة الصحفيين 22
  - القضاء كأداة قمع 23
  - استهداف الصحفيات 27
  - القيود الأمنية والإدارية والرقابة 28
  - استهداف المحامين والمدافعين عن الصحفيين 30
  - حرية التنقل 31
- صحفيون خلف القضبان 30
- التوصيات 31
- الدعم الطارئ 34

ملخص:

يوثق هذا التقرير واقع حرية الإعلام في اليمن خلال عام 2025، في سياق نزاع مستمر وانقسام مؤسسي عميق، حيث واصل الصحفيون العمل في واحدة من أكثر البيئات خطورة على العمل الصحفي، في ظل تصاعد الانتهاكات وغياب المساءلة. ويستند التقرير إلى منهجية رصد وتوثيق متعددة المصادر اعتمدها مرصد الحريات الإعلامية، شملت شهادات مباشرة وبيانات ميدانية ومصادر مفتوحة.

خلال العام، وثق المرصد سلسلة من الانتهاكات الجسيمة وصلت إلى أكثر من مائة انتهاك، شملت 15 حالة قتل، و3 حالات إصابة، و30 اعتقالاً واحتجازاً تعسفياً، تعرض عدد منهم للإخفاء القسري لفترات متفاوتة قبل الكشف عن أماكن احتجازهم، إضافة إلى 27 حالة استجواب ومحاكمة، و8 حالات تهديد، و5 حالات ملاحقة ومنع من التصوير، و11 حالة تحريض، إلى جانب 9 انتهاكات طالت مؤسسات إعلامية.

كما برزت قضايا مقلقة تمثلت في استهداف محامين ومدافعين عن الصحفيين، حيث ما يزال المحامي والمدافع عن الصحفيين وحقوق الإنسان عبدالمجيد صبره معتقلاً في سجون الحوثي منذ سبتمبر 2025 في مؤشر على اتساع نطاق التضييق ليشمل منظومة الحماية القانونية المرتبطة بحرية الإعلام.

وتشير البيانات إلى أن الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري شكلا النمط الأبرز من أدوات القمع المستخدمة لإسكات الصحفيين، بالتوازي مع تصاعد توظيف القضاء كوسيلة للضغط، من خلال ملاحقات بتهم فضفاضة، وإحالة قضايا النشر إلى محاكم غير مختصة، وفرض إجراءات قانونية مرهقة. كما استمرت القيود الإدارية والأمنية، بما في ذلك فرض تصاريح مسبقة على العمل الميداني في بعض المناطق، ومنع التغطيات، وحجب المواقع، ما يعكس توجهاً منهجياً للسيطرة على الفضاء الإعلامي.

كما شهد العام تصاعداً في استهداف الصحفيات، عبر حملات تحريض وتشهير وتهديد، إلى جانب قيود تمييزية على حرية التنقل، بما في ذلك اشتراط مرافقة "مَحْرَم" في بعض المناطق، وهو ما حد من قدرتهن على أداء عملهن بشكل مستقل. وفي السياق ذاته، امتدت الانتهاكات إلى الفضاء الرقمي، حيث تعرض صحفيون للملاحقة بسبب نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويُظهر التقرير أن الانتهاكات لم تكن حوادث فردية، بل جزءاً من نمط ممنهج تمارسه مختلف أطراف النزاع بدرجات متفاوتة، في ظل غياب المساءلة واستمرار الإفلات من العقاب. كما يعكس تراجع الإعلام المستقل وانقساماته، وتآكل التضامن المهني داخل الوسط الإعلامي.

أوضح التقرير أن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً كانت الأكثر ارتكاباً لانتهاكات حرية الإعلام خلال عام 2025، تلتها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، ثم السلطات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. ويشير ذلك لا إلى انخفاض حجم الانتهاكات في مناطق سيطرة الحوثيين، بل يعكس القبضة الأمنية المشددة التي

تمارسها الجماعة ضد الصحفيين والمواطنين على حد سواء، ما حول مناطق سيطرتها إلى بيئات شبه مغلقة إعلامياً. ولكي تتضح الصورة يظهر الرصيد التراكمي للفترة الممتدة من عام 2015 وحتى 2025 أن المرصد وثق ما مجموعه 2,675 انتهاكًا. وقد تصدرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) قائمة الجهات المنتهكة بـ 1,894 انتهاكًا، تليها الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا بـ 284 انتهاكًا. كما سُجل 101 انتهاك نُسبت إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، و37 انتهاكًا ارتكبتها دول التحالف العربي، و28 انتهاكًا نُسبت إلى تنظيم القاعدة. في المقابل، تم توثيق 118 انتهاكًا ضد جهات مجهولة، و213 انتهاكًا ارتكبها متنفذون وأفراد وجهات غير محددة أخرى.

ويخلص التقرير إلى أن استمرار استهداف الصحفيين، في ظل غياب المساءلة وضعف منظومة القضاء العادل، يهدد بشكل مباشر الحق في حرية الرأي والتعبير، ويقوض حق المجتمع في الوصول إلى المعلومات، ويجعل من العام 2025 عاماً مفصلياً يستدعي تدخلاً دولياً جاداً، وإصلاحات قانونية ومؤسسية عاجلة، لضمان حماية الصحفيين ووقف الانتهاكات الممنهجة بحقهم.

لا يهدف هذا التقرير إلى الإحصاء فقط، بل إلى تقديم قراءة شاملة لواقع الإعلام في اليمن خلال عام كامل من الانتهاكات، من خلال تحليل الأنماط، وسرد الشهادات، وإبراز الأثر الإنساني والمجتمعي لهذه الممارسات. ويسعى التقرير إلى أن يكون مرجعاً توثيقياً وتحليلياً يعكس حقيقة ما يواجهه الصحفيون اليمنيون، ويُلخص واقع إعلام محاصر بالخوف، ومثقل بالقيود، لكنه لا يزال يحاول البقاء والاستمرار رغم كل التحديات.

مقدمة:

شهدت حرية الإعلام في اليمن تدهوراً حاداً خلال السنوات الماضية، في ظل النزاع المسلح المستمر منذ عام 2014، وما ترتب عليه من انهيار مؤسسات الدولة، وتعدد سلطات الأمر الواقع، وتسييس الأجهزة الأمنية والقضائية. وقد تحولت الصحافة من وسيلة لنقل الحقيقة إلى نشاط محفوف بالمخاطر، يواجه فيه الصحفيون تهديدات مستمرة تمس حياتهم وسلامتهم وحريتهم.

وخلال عام 2025، استمر هذا التدهور بوتيرة مقلقة، حيث تعرض الصحفيون والعاملون في المجال الإعلامي لانتهاكات جسيمة، شملت القتل، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، ولم يعد الصحفي يواجه القمع في الميدان فحسب، بل أصبح مهدداً أيضاً من خلال الأجهزة الأمنية والقضائية بتهم متعددة، حيث اتسع نطاق هذه الانتهاكات وتنوعت أدواتها، وانتقلت من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الرقمية، ومن القمع المباشر إلى استغلال القوانين والتشريعات الفضفاضة لإسكات الأصوات الإعلامية المستقلة.

لا تقتصر آثار هذه الانتهاكات على الصحفيين فحسب، بل تمتد لتؤثر بشكل مباشر على المجتمع، من خلال تقويض الحق في الوصول إلى المعلومات، وفرض بيئة إعلامية مقيدة، تسودها الرقابة والخوف والاستقطاب.

يأتي هذا التقرير في هذا السياق، ليقدم توثيقاً وتحليلاً شاملاً للانتهاكات التي طالت حرية الإعلام في اليمن خلال عام 2025، مستنداً إلى منهجية حقوقية تعتمد على التحقق متعدد المصادر، بهدف إبراز أنماط الانتهاكات، وفهم سياقاتها، وتسليط الضوء على آثارها على الصحفيين والمجتمع.

ويسعى التقرير إلى أن يكون مرجعاً موثوقاً للمنظمات الدولية والمحلية، وصناع القرار، والباحثين، من أجل دعم الجهود الرامية إلى حماية حرية الصحافة، وتعزيز المساءلة، وضمان بيئة آمنة ومستقلة للعمل الإعلامي في اليمن.

المنهجية:

اعتمد هذا التقرير على منهجية حقوقية مهنية في رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الإعلام في اليمن خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وذلك وفق معايير التحقق والحياد المعتمدة دولياً.

تم جمع البيانات من خلال شبكة من الراصدين المحليين التابعين لمرصد الحريات الإعلامية، المنتشرين في عدد من المحافظات اليمنية، والذين يعملون وفق آليات موحدة للرصد والتوثيق، تضمن دقة المعلومات واتساقها.

استندت عملية التوثيق إلى مجموعة متنوعة من المصادر، شملت مقابلات مباشرة مع الضحايا أو ذويهم - شهادات ميدانية من شهود عيان - بلاغات وشكاوى وردت إلى المرصد - مراجعة وثائق رسمية (عند توفرها) - الرصد الإعلامي المفتوح ومنصات التواصل الاجتماعي.

خضعت جميع الحالات الموثقة لعملية تحقق دقيقة، اعتمدت على مطابقة المعلومات من مصدرين مستقلين على الأقل لكل حالة، كلما كان ذلك ممكناً - مراجعة الأدلة المتاحة (وثائق، صور، تسجيلات). وفي الحالات التي تعذر فيها استيفاء معايير التحقق الكاملة، تم تصنيف المعلومات وفق درجة موثوقيتها، أو استبعادها من قاعدة البيانات.

يعتمد المرصد تعريفاً واسعاً للانتهاكات ضد حرية الإعلام، يشمل "كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه تقييد أو معاقبة أو تهديد الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي بسبب عملهم أو آرائهم، بما في ذلك الانتهاكات الجسدية، والقيود القانونية والإدارية، والملاحقات القضائية، والضغوط الاقتصادية، والتحريض، والتشهير".

يقر المرصد بوجود عدد من التحديات التي قد تؤثر على شمولية البيانات، من أبرزها صعوبة الوصول إلى بعض المناطق، خاصة تلك التي تخضع لقيود أمنية مشددة وإحجام بعض الضحايا أو ذويهم عن الإبلاغ خوفًا من الانتقام والقيود المفروضة على تداول المعلومات، لا سيما في المناطق المغلقة إعلامياً

وعليه، فإن الأرقام الواردة في هذا التقرير تمثل الحد الأدنى من الانتهاكات التي أمكن توثيقها، ولا تعكس بالضرورة الحجم الكامل للانتهاكات المرتكبة.

يلتزم المرصد بحماية مصادره، حيث تم حجب أسماء بعض الضحايا أو الشهود في الحالات التي قد يشكل فيها النشر خطراً عليهم واستخدام أسماء مستعارة عند الضرورة والامتناع عن نشر أي معلومات قد تعرض الضحايا أو أسرهم للخطر.

السياق العام والاتجاهات الرئيسية للانتهاكات

استمرت حالة التدهور الحاد في مستوى الحريات الإعلامية خلال عام 2025، حيث تداخلت تداعيات النزاع المسلح والانقسام مع تفكك مؤسسات الدولة وهشاشتها، وتعدد سلطات الأمر الواقع وتصاعد نفوذها، وغياب منظومة فعالة للضمانات القانونية والقضائية، وهو ما جعل العمل الصحفي أحد أكثر الأنشطة عرضة للمخاطر والانتهاكات.

وفي هذا السياق، لم تعد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون في المجال الإعلامي حوادث فردية أو معزولة، بل أصبحت تمثل أنماطاً متكررة ومترابطة تعكس اتجاهاً عاماً نحو تقييد حرية التعبير والسيطرة على الفضاء الإعلامي وإضعاف دوره الرقابي والمجتمعي.

وتمتد جذور هذا التدهور إلى ما بعد نهاية عام 2014، حيث تحول العمل الصحفي تدريجياً إلى نشاط محفوف بالمخاطر عقب سيطرة جماعة الحوثي " أنصار الله " على العاصمة اليمنية صنعاء وما تلاه من تداعيات تمثلت في انهيار مؤسسات الدولة وتعدد سلطات الأمر الواقع وغياب الحماية القانونية الفعالة؛ ما أسفر خلال السنوات الماضية عن تراكم واسع في الانتهاكات، حيث وثق مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك) أكثر من 2600 انتهاك بحق الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي، شملت 70 حالة قتل، و536 حالة اعتقال واختفاء قسري، إضافة إلى تسريح نحو ألف صحفي من أعمالهم، وأكثر من 180 انتهاكاً طال مؤسسات إعلامية.

خلال عام 2025، برز تصاعد ملحوظ في استخدام الاعتقال التعسفي كأداة رئيسية لإسكات الصحفيين، إلى جانب استمرار حالات الاختفاء القسري، وتوظيف القضاء في بعض الحالات كوسيلة للضغط عبر إحالة قضايا النشر إلى محاكم غير مختصة، وفرض كفالات مالية مجحفة، وإطالة أمد التقاضي بما يخلق حالة من الاستنزاف القانوني والنفسي للصحفيين.

وامتدت أدوات القمع لتشمل الفضاء الرقمي بشكل متزايد، حيث جرى استهداف صحفيين على خلفية منشوراتهم وآرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، في مؤشر على توسع نطاق الرقابة ليشمل المجال الرقمي إلى جانب العمل الميداني التقليدي.

وفي المقابل، شهدت الساحة الإعلامية تراجعاً واضحاً في مساحة الإعلام المستقل نتيجة الضغوط الأمنية والسياسية والاقتصادية، ما أسهم في تعميق الاستقطاب الإعلامي وتحولت عدد من الوسائل الإعلامية إلى أدوات ضمن سياقات الصراع بدلاً من كونها منصات مهنية مستقلة.

كما برزت خلال العام أنماط مقلقة من استهداف الصحفيات، سواء عبر حملات التحريض والتشهير أو التهديد والابتزاز، إلى جانب استمرار القيود المفروضة على حرية التنقل والعمل الميداني، ما دفع بعض الصحفيات إلى تقليص نشاطهن أو العمل بهويات مستعارة.

وفي السياق ذاته، تزايدت مظاهر عسكرة الصحافة وتداخل العمل الإعلامي مع الأطر الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أسهم في تعقيد الوضع القانوني للصحفيين وتقويض الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي.

ويضاف إلى ذلك استمرار غياب المساءلة والإفلات من العقاب، ما أدى إلى ترسيخ بيئة تسمح باستمرار الانتهاكات وتكرارها دون رادع، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تآكل الثقة بالإعلام وتقييد حق المجتمع في الوصول إلى المعلومات.

أنواع الانتهاكات

سجل التقرير السنوي لهذا العام 108 حالات انتهاك، توزعت بين انتهاكات ضد الأفراد والمؤسسات الإعلامية. وبلغ عدد الانتهاكات الموجهة ضد الأفراد، بمن فيهم الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام، 99 حالة، بما يشكل 91.6% من إجمالي الانتهاكات. أما الانتهاكات ضد المؤسسات الإعلامية فبلغت 9 حالات، بنسبة 8.4%.

وتوزعت هذه الانتهاكات على النحو التالي: 15 حالة قتل، و3 حالات إصابة، و30 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي، تعرّض بعضهم خلالها للإخفاء القسري لفترات متفاوتة قبل الكشف عن أماكن احتجازهم، إضافة إلى 27 حالة استجواب ومحاكمة، و8 حالات تهديد، و5 حالات ملاحقة ومنع من التصوير، و11 حالة تحريض، إلى جانب 9 انتهاكات طالت مؤسسات إعلامية.

كما سجل المرصد 9 انتهاكات استهدفت مؤسسات إعلامية، توزعت بين الاقتحام، والقصف، والتدمير، وحجب مواقع إخبارية، إلى جانب الاستجواب والمحاكمات على خلفية تناولات إعلامية.

التوزيع الجغرافي لمناطق الانتهاكات

وثق التقرير 26 انتهاكًا في محافظة صنعاء، و20 في عدن، و19 في حضرموت، و18 في تعز، و14 في مأرب، و7 في الحديدة، وحالتين في ذمار، وحالة واحدة في كل من شبوة والضالع.

مسؤولية الانتهاكات

تصدرت الحكومة اليمنية قائمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات خلال هذا العام بـ 42 حالة، تلتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) بـ 21 حالة، ثم القوات الإسرائيلية بـ 16 انتهاكًا، نتيجة قصف مبنى صحيفة 26 سبتمبر في صنعاء، ما أسفر عن سقوط صحفيين بين قتيل وجريح.

كما وثق التقرير 15 انتهاكًا ارتكبها المجلس الانتقالي الجنوبي، وانتهاكين لكل من قوات المقاومة الوطنية وقوات العمالقة الجنوبية، إضافة إلى 5 انتهاكات ارتكبتها شخصيات نافذة، و5 انتهاكات سُجّلت ضد مجهولين.

الانتهاكات ضد حريات التعبير في اليمن

خلال العام 2025 م

إجمالي الانتهاكات 108

- 9 ضد مؤسسات
- 99 ضد أفراد

قتل	إصابة	اعتقال	احتجاز	اعتداء	تهديد	استجواب محاكمة	ملاحقة صحفيين	تحريض	حجب	اقتحام	قصف
15	3	19	11	6	8	27	5	11	1	1	1

مسؤولية الانتهاك

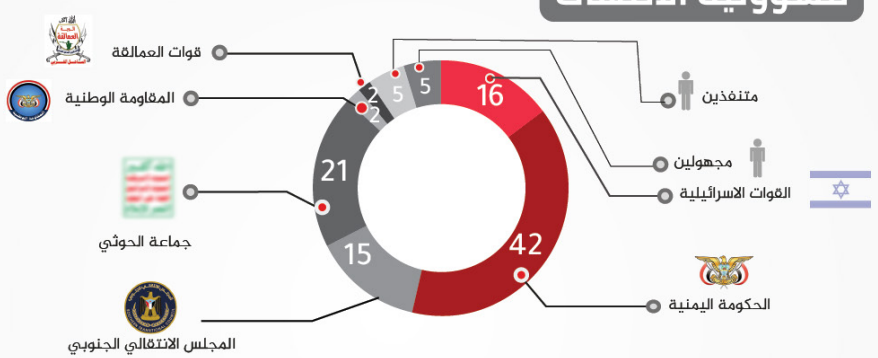

مناطق الانتهاكات

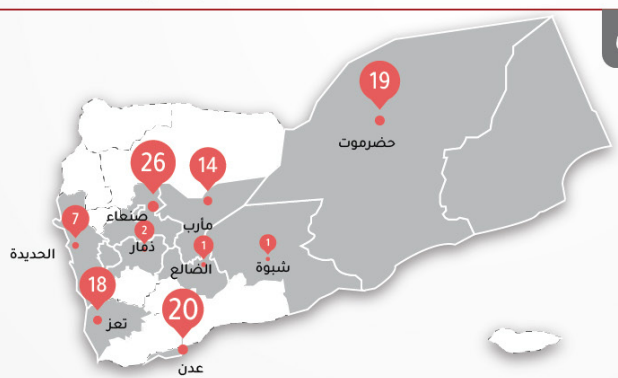

أنماط الانتهاكات الرئيسية:

يوثق هذا القسم أبرز أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والعاملون في المجال الإعلامي في اليمن خلال عام 2025، استناداً إلى البيانات التي جمعها مرصد الحريات الإعلامية. وتُظهر هذه الأنماط أن الانتهاكات لم تكن حوادث منفردة، بل ممارسات متكررة تعكس سياسة ممنهجة لتقييد حرية الصحافة والتعبير.

01 القتل

يُعد القتل أحد أخطر أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في اليمن خلال العام 2025، في استمرار لنهج قائم منذ اندلاع النزاع المسلح، ليصل إجمالي الصحفيين القتلى 70 صحفياً وعاملاً في مجال الإعلام. حيث لم يُنظر إلى الصحفيين كمدنيين محميين بموجب القانون الدولي الإنساني، بل كأهداف محتملة في سياق الصراع.

وثق المرصد خلال العام مقتل 15 من الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي أثناء أدائهم لعملهم أو بسبب نشاطهم المهني، سواء جراء استهداف مباشر أو نتيجة القصف والهجمات العسكرية. وتكشف هذه الحالات عن استخفاف متزايد بحياة الصحفيين، وغياب أي التزام من أطراف النزاع بمبدأ التمييز وحماية المدنيين، المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف وقرار مجلس الأمن رقم 2222 (2015).

المصور والمخرج التلفزيوني مصعب عبدالحفيظ الحطامي، قُتل في استهداف مباشر بطائرة مسيرة تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) أثناء توجهه لتغطية خطوط التماس في مأرب. كما أُصيب شقيقه المصور العسكري صهيب الحطامي في نفس الحادثة.

كان مصعب في طريقه إلى خطوط التماس لتوثيق وتغطية أحداث الحرب في اليمن، وكان يعتزم إنتاج مواد إعلامية حول النزاع المستمر في البلاد، بعد أيام من عودته إلى اليمن قادماً من هولندا، حيث كان يعتزم تنفيذ سلسلة تقارير ومواد إعلامية حول الحرب، بالتنسيق مع عدد من زملائه الإعلاميين.

> مصعب الحطامي، الحاصل على بكالوريوس في الإخراج السينمائي من الأردن، كان قد بدأ مسيرته الفنية عام 2010 بإنتاج أفلام قصيرة وفيديوهات موسيقية، قبل أن يعمل مخرجاً في عدد من المؤسسات الإعلامية داخل الأردن وقناة ART الفضائية. انتقل إلى هولندا حيث حصل لاحقًا على الجنسية الهولندية، قبل أن يعود إلى مأرب ويباشر العمل على إنتاج أفلام وثائقية عن الوضع الإنساني في اليمن، ليقضي نحبه إثر هذا الهجوم الغادر.

أيضاً لم تعد الطائرات المسيرة الحوثية الوحيد أداة رعب في اليمن، تهدد حياة الصحفيين وتجعل ممارسة المهنة أكثر خطورة. فإسرائيل هي الأخرى انظمت لقائمة المنتهكين فقد استهدفت مقر صحيفتي "26 سبتمبر" "اليمن" الناطقة باسم جيش جماعة الحوثي (أنصار الله) في العاصمة صنعاء بقصف جوي أسفر عن مقتل 14 صحفياً وعاملاً في الصحيفة، وإصابة الصحفي منصور الأنسي بجروح متفاوتة الخطورة.

02 الاعتقالات التعسفية

يُشكل الاعتقال التعسفي أحد أكثر أنماط الانتهاكات انتشاراً خلال عام 2025، حيث استُخدم بشكل واسع كأداة لإسكات الصحفيين، لا سيما على خلفية آرائهم أو عملهم المهني.

ووثق المرصد 30 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي خلال العام 2025، حيث تمت هذه الحالات دون أوامر قضائية، أو على خلفية تهم فضفاضة تتعلق بـ "زعزعة الأمن" أو "إثارة الرأي العام"، في انتهاك مباشر للمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في معظم الحالات، لم يُمكن الصحفيون من معرفة أسباب اعتقالهم، أو التواصل مع محامين، أو عرضهم على النيابة في المدة القانونية، كما جرى احتجازهم في مرافق أمنية غير مخصصة للاحتجاز، أو في سجون عسكرية، بما يعكس طابعاً عقابياً لا قانونياً.

خلال العقد الماضي تم رصد 536 حالة اعتقال مما أدى هذا النمط الواسع من الاعتقالات إلى تقويض العمل الصحفي بشكل خطير وتراجع ملحوظ في مساحة الصحافة الحرة والمهنية.

وشهد عام 2025 ارتفاعاً في حالات الاعتقال التعسفي بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق، حيث رافق هذه الاعتقالات في كثير من الأحيان إخفاء قسري لفترات متفاوتة، وحرمان المعتقلين من حقهم في التقاضي، ومن الزيارة العائلية، ومن تعيين محامٍ للدفاع عنهم.

ومن بين هذه الحالات، ما تعرض له الصحفي حمود هزاع من اعتقال تعسفي وإخفاء قسري وتعذيب، في انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية والقانونية. فقد اقتحمت قوات أمنية منزله بعد كسر بابه، وروعوا أسرته، وصادروا مقتنياته الشخصية من هواتف وحاسوب محمول، ثم أُخفي قسراً لمدة يوم كامل داخل سجن جهاز الأمن السياسي قبل نقله إلى سجن الشرطة العسكرية في مأرب، حيث أُفرج عنه بعد ثلاثة أيام.

لقد انعكست الاعتقالات والملاحقات سلباً على البيئة الإعلامية، إذ أدت إلى انتشار الخوف والرقابة الذاتية بين الصحفيين فبعضهم اضطر إلى ترك المهنة نهائياً، وآخرون انتقلوا إلى مجالات بعيدة عن العمل الصحفي، بينما امتنع عدد منهم عن تناول القضايا السياسية والأمنية وملفات الفساد. وأصبح من الشائع أن يُعتقل الصحفيون لمجرد منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يشكل انتهاكاً مباشراً لحرية التعبير.

وتقع على عاتق جميع السلطات القائمة في اليمن بما فيها الحكومة اليمنية، وجماعة الحوثي، والمجلس الانتقالي الجنوبي التزامات واضحة بموجب القانونين الدولي والوطني لحماية حرية الرأي والتعبير، وضمان سلامة الصحفيين. وبموجب هذه القوانين، يُحظر عليها احتجاز الأشخاص تعسفاً، أو إخفاؤهم قسراً، أو تعذيبهم، أو تعريضهم لأي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

وحتى نهاية عام 2025 كان أحد عشر صحفياً خلف القضبان، يُحاكم بعضهم بتهم ملفقة على خلفية كتاباتهم الصحفية، أبرزها "زعزعة الأمن"، ويتم النظر في قضاياهم أمام جهات غير مختصة، بما في ذلك نيابات ومحاكم معنية بالإرهاب. وتعمد هذه السلطات إلى تكييف النصوص القانونية وتفسيرها بما يخدم ممارساتها القمعية، ما يضع الصحفيين أمام مخاطر جسيمة قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.

وحيد الصوفي - نبيل السداوي - محمد المياحي - ناصح شاكر - وليد علي غالب - عبد الجبار زياد - عبد العزيز النوم - هيثم داوؤد الريمي - حسن زياد – ماجد زايد

وفي محافظة الحديدة، شن جهاز الأمن والمخابرات حملة اعتقالات طالت ستة صحفيين وعاملين في مجال الإعلام، من بينهم صحفية فضلت أسرتها عدم الحديث عن وضعها خوفاً على حياتها، وما تزال معتقلة منذ مايو 2025 إلى جانب الصحفيين وليد علي غالب، وعبد الجبار زياد، وعبد العزيز النوم، وهيثم داوؤد الريمي، وحسن زياد. ووفق المعلومات التي حصل عليها المرصد، فقد أُخفي هؤلاء قسراً لفترة قبل الكشف عن مكان احتجازهم في سجن الأمن والمخابرات في الحديدة، مع تضليل أسرهم عبر الادعاء بنقلهم بين الحديدة وصنعاء ومحافظة حجة.

يقول أحد أهالي الصحفيين الستة - طلب عدم ذكر اسمه خوفاً من الانتقام:

«منذ ستة أشهر ما يزال ابني محتجزًا في سجون الحوثيين دون توجيه أي تهمة رسمية له. خلال فترة احتجازه تعرض لمعاملة قاسية وتحقيقات مطولة امتدت لساعات متأخرة، كما وُضع في زنزانة ضيقة ومكتظة، مع منعهم من الدخول للحمام سوى مرة واحدة فقط في اليوم.

في البداية اعتُقل وأُخفي قسريًا، ولم نعرف مكانه رغم بحثنا المتواصل. في كل مرة كنا نتلقى روايات متناقضة حول مكان احتجازه، قيل لنا إنه لم يعد في الحديدة ثم قيل إنه نُقل إلى سجن الأمن والمخابرات في صنعاء، ولاحقًا أُبلغنا أنه في محافظة حجة.

وبعد أشهر من المعاناة تبين لنا أخيراً أنه كان محتجزًا في سجن الأمن والمخابرات بالحديدة. وخلال تلك الفترة خسرنا مبالغ مالية كبيرة دفعناها لوساطات وشخصيات مرتبطة بالسلطات القائمة دون أي نتيجة. ولم يُسمح لنا بزيارته إلا بعد ثلاثة أشهر، وعندها وجدناه في حالة صحية سيئة.»

المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي لم تعد بيئة آمنة أو قابلة للعمل الصحفي، إذ يُعامل الصحفيون بوصفهم تهديداً أمنياً لا يقل خطورة عن المقاتلين المسلحين، وهو خطاب تحريضي سبق أن عبر عنه زعيم الجماعة في أحد خطاباته [1] عام 2019.

وفي محافظة حضرموت الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، استمرت الجهات الأمنية والقضائية في ملاحقة الصحفيين، حيث تعرض سبعة صحفيين للاعتقال بعد عمليات رصد ومراقبة لتحركاتهم. وشملت هذه الانتهاكات اقتحام منزل الصحفي عماد الديني، واعتقال الصحفي عوض كشميم من أحد شوارع المدينة بعد أيام من ملاحقته ومداهمة منزله وترويع أسرته على خلفية نشاطه الصحفي وآرائه المنشورة.

> تشير البيانات التي جمعها التقرير إلى أن 83 % من إجمالي الاعتقالات خلال عام 2025 تمت دون أوامر قضائية رسمية، مع إنكار متكرر من الجهات الأمنية، ظل الصحفيون محتجزين لأشهر دون توجيه اتهامات رسمية.

ورغم اختلاف درجات التضييق من محافظة إلى أخرى، فإن القاسم المشترك بينها هو استهداف من ينتقد أداء السلطات أو يخالفها في الرأي. وقد رُصدت حالات اعتقال في عدن وتعز إلى جانب محافظات أخرى».

الصحفي مزاحم باجابر نموذج آخر من الصحفيين الذين تعرضوا لسلسلة من الإجراءات التعسفية، بدءاً من توجيه تهمة فضفاضة بـ «تكدير السلم المجتمعي»، مروراً بإصدار أمر قبض قهري دون استيفاء الإجراءات القانونية، وصولاً إلى اعتقاله وإخضاعه لتحقيقات مطولة. وإلزامه بدفع ما يقارب من 4 آلاف دولار ضمانة مالية للإفراج عنه.

يقول الصحفي مزاحم باجابر:

"لم أرتكب أي فعل مخالف للقانون، لكنني واجهت محاولة ممنهجة لإجباري على الصمت.

بدأت الحملة ضدي بتهمة فضفاضة وملفقة هي "تكدير السلم المجتمعي" استُخدمت كذريعة لتكميم صوتي ومنعي من تسليط الضوء على تجاوزات السلطة في المحافظة.

أثناء وجودي خارج البلاد تسلمت استدعاءً عبر واتساب، فأرسلت محاميًا لإبلاغ القاضي بظروفي، إلا أنني فوجئت عند عودتي بصدور أمر قبض قهري رغم ان القانون يشترط توجيه ثلاثة استدعاءات مسبقة قبل إصدار الأمر القهري، كما تعمدت إدارة البحث الجنائي إخفاء بعض الاستدعاءات عني.

اعتُقلت في 18 يونيو/حزيران 2025 في نقطة الأدواس بحضرموت أثناء عودتي لزيارة زوجتي التي كانت قد أنجبت قبل أيام، ونُقلت بين أكثر من مكان احتجاز تحت

1 - https://youtu.be/7LstC-svhZk خطاب زعيم الحوثيين التحريضي ضد الصحفيين

مرافقة أمنية مشددة. وفي مساء اليوم ذاته أُبلغت بوجود شكوى جديدة ضدي من قيادة المنطقة العسكرية الثانية تتضمن اتهامات خطيرة، رغم أنني لم أتلق أي إخطار بشأنها قبل اعتقالي.

خضعت لتحقيقات مطولة ومرهقة هدفت في رأيي إلى انتزاع اعترافات، لكنني تمسكت بموقفي لعدم ارتكابي أي مخالفة. وخلال أكثر من 30 يومًا من الاحتجاز تعرضت لاعتقال تعسفي وظروف قاسية، كما رُوعت أسرتي ومنعت من الاطمئنان على زوجتي وطفلي.

نظرت النيابة ثم المحكمة الجزائية المتخصصة في قضيتي رغم عدم اختصاصها بقضايا النشر. وعندما قررت المحكمة الإفراج بالضمانة فُرض ضمان مالي باهظ قدره 30 مليون ريال يمني، قبل أن يتم تخفيض المبلغ بعد وساطات إلى 15 ألف ريال سعودي، تم دفعها من قبل أسرة الصحفي، وإيداعها في حساب غير قابل للتصرف، ومع ذلك أخرت النيابة تنفيذ القرار ستة أيام إضافية، ليُفرج عني أخيرًا في 20 يوليو 2025 بعد 32 يومًا من الاعتقال التعسفي."

03 الاختفاء القسري

يُعد الاختفاء القسري جريمة جسيمة بموجب القانون الدولي، ولا يجوز تبريرها تحت أي ظرف. ومن أبرز السمات المصاحبة لاعتقال الصحفيين في اليمن هو التأخر المتعمد في الكشف عن مصيرهم أو أماكن احتجازهم، حيث يتم إخفاؤهم قسراً لفترات متفاوتة قبل أن تُعرف مواقع اعتقالهم. وعندما يتكشف لاحقاً مكان احتجازهم، يتبين في كثير من الحالات أنه يفتقر إلى أدنى المعايير الأساسية التي يفترض توفرها في أماكن الاحتجاز النظامية، إذ يوضع المعتقلون في غرف ضيقة وغير نظيفة، ويُحرمون من الغذاء الملائم ومن الزيارة، ويظلون لأشهر دون عرضهم على الجهات القضائية المختصة، وهو ما يشكل مخالفة صريحة للتشريعات الوطنية التي تمنع احتجاز أي شخص لدى الجهات الأمنية لأكثر من 24 ساعة دون إحالة قضائية.

ولا يزال الصحفي وحيد الصوفي مختفياً قسراً منذ عام 2025 في سجون خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، دون أي معلومات مؤكدة حول مصيره حتى اليوم، سواء كان ما يزال على قيد الحياة أو تعرض للتصفية. وتثير هذه الحالة قلقاً مضاعفاً بالنظر إلى حادثة سابقة مشابهة تمثلت في الصحفي محمد المقري، الذي ظل مختفياً قسراً في سجون تنظيم القاعدة منذ عام 2015، قبل أن يفاجأ الرأي العام في ديسمبر 2024 بإعلان التنظيم أنه قام بإعدامه. وتكشف هذه الوقائع أن ممارسات أطراف الصراع في اليمن تتعارض بشكل صارخ مع القوانين اليمنية والمواثيق الدولية ذات الصلة.

الاحتجاز دون إعلان رسمي، والإنكار المتكرر لوجود المعتقلين، وغياب المعلومات لفترات

طويلة، كانت نمطاً متكرراً مع مئات الصحفيين خلال العقد الماضي. وقد خرج بعضهم لاحقاً في أوضاع صحية متدهورة بعد الإفراج عنهم، كما حدث مع الصحفيين هشام طرموم، وهالة باضاوي، ومحمد الصلاحي، وأحمد ماهر، وعبده المدان، وغيرهم الكثير.

> في حالة الصحفي أحمد ماهر، فقد تعرض للاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب في أغسطس 2022 بمدينة عدن. ولم يقتصر الأمر على اعتقاله، بل مُنعت أسرته من زيارته. وظل ماهر مخفيًا قسرًا لمدة شهر قبل أن يظهر في مقطع فيديو مسجّل تحت الإكراه، يُملى عليه فيه الإدلاء باعترافات تتهمه بأعمال تهدد أمن الدولة.

> أما الكاتب الصحفي محمد المياحي، فقد اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لجماعة (أنصار الله) الحوثيين في سبتمبر 2024، وأُخفي قسرًا لما يقرب من شهر قبل أن يُكشف لاحقًا أنه محتجز في سجن الأمن والمخابرات.

يتضح من خلال هذه الممارسات أنها تهدف إلى ترهيب الصحفيين وإرسال رسالة ردع لكل من ينتقد هذه الجهات بأنه قد يواجه المصير ذاته. وقد أسهم هذا النمط من الانتهاكات في تراجع حرية تداول المعلومات وغياب الصحافة المهنية المستقلة. ويستدعي ذلك ضغطاً دولياً متزايداً على جميع أطراف الصراع في اليمن لوقف هذه الممارسات ومحاسبة مرتكبيها، إذ إن استمرار الإفلات من العقاب أدى إلى تصاعد الانتهاكات وزيادة حدتها.

04 التعذيب وسوء المعاملة

أظهرت شهادات الصحفيين المفرج عنهم وأقارب المحتجزين نمطاً مقلقاً من التعذيب الجسدي والنفسي، والمعاملة القاسية أو المهينة داخل أماكن الاحتجاز. وشملت هذه الممارسات الضرب، والحبس الانفرادي المطول، والحرمان من الرعاية الطبية، والتهديد، والإجبار على الإدلاء باعترافات تحت الإكراه. وهو ما تحظره منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان حظراً مطلقاً، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، والدستور اليمني، وقانون العقوبات، فضلاً عن كونها ترقى في بعض الحالات إلى جرائم جسيمة تستوجب المساءلة الجنائية. إضافة إلى تعويض الضحايا.

رغم هذه الضمانات القانونية، تشير شهادات متعددة إلى واقع مأساوي لا يزال يعيشه عدد من الصحفيين المحتجزين. هذه الشهادات وردت على لسان صحفيين أُفرج عنهم لاحقاً، أو من خلال روايات ذويهم، أو عبر إفادات معتقلين سابقين قضوا فترات طويلة إلى جانبهم. وتصف هذه الروايات أنماطاً ممنهجة من سوء المعاملة تتضمن الضرب والمعاملة المهينة وإخضاع المعتقلين لظروف احتجاز قاسية.

قانون العقوبات اليمني ينص على معاقبة كل موظف عام يستخدم التعذيب أو القوة أو التهديد أثناء تأدية وظيفته لحمل متهم أو شاهد أو خبير على الاعتراف أو الإدلاء بأقوال غير صحيحة.

أفادت أسرة الصحفي ناصح شاكر بأنه تعرض لتعذيب جسدي ونفسي خلال فترة احتجازه. كما خرج صحفيون آخرون بعد الإفراج عنهم وهم في أوضاع صحية متدهورة. كذلك، تعرض الصحفي أحمد ماهر للتعذيب والضغط لإجباره على الظهور في تسجيل مصور يعترف فيه باتهامات وُجهت إليه من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، قبل أن تتم تبرئته لاحقاً بعد عامين، وهو ما يعكس نمطاً من الاستهداف والاعتقال دون أدلة كافية.

تروي والدة الصحفي ناصح شاكر أنها تمكنت بعد عام ونصف من زيارته، ووجدته في حالة صحية سيئة مع آثار واضحة لسوء المعاملة على رأسه وكتفيه وظهره. وذكرت أنها لاحظت تورمات على رأسه ووجود أثر حروق بين كتفه الأيمن ورقبته. كما أخبرها أنه وُضع في زنزانة انفرادية خلال الأسبوع الأول من نقله من سجن الحزام إلى سجن بير أحمد، قبل أن يُدمج مع بقية السجناء، وأنه تعرض لإجراءات عقابية قاسية خلال تلك الفترة.

وفي مناطق سيطرة جماعة الحوثي، يظل جهاز الأمن والمخابرات الخاضع لسيطرتها الجهة الأكثر تهديداً للصحفيين، وفق شهادات الأهالي والمفرج عنهم. إذ يتولى هذا الجهاز مراقبة الصحفيين واعتقالهم وإخفاءهم في مراكز احتجاز غير رسمية، إلى جانب إخضاعهم لممارسات تعسفية. وكان آخر هذه الحالات ما تعرض له الصحفيون حسن زياد، ووليد علي، وعبدالجبار زياد، وعبدالعزيز النوم، وهيثم داؤود، إلى جانب حالات سابقة طالت محمد الصلاحي، وعبده المدان، ونبيل السداوي، الذين أفادت شهادات بتعرضهم لأشكال متعددة من سوء المعاملة وحرمانهم من الرعاية الطبية.

الصحفي أسامة كُربش يتعرض للاعتداء والاحتجاز أثناء ممارسة عمله الصحفي. يروي كربش ذلك قائلاً:

"تعرضت للاعتداء وتقييد يدي خلف ظهري، ثم نُقلت إلى سجن مديرية المسراخ، جنوبي محافظة تعز حيث احتُجزت لنحو خمس ساعات في ظروف قاسية قبل الإفراج عني.

كنت أصور حملة إزالة العشوائيات والبسطات في سوق نجد قسيم غرب مدينة تعز، لأتفاجأ بقيام مدير أمن المديرية وعدد من مرافقيه بانتزاع هاتفي بالقوة، ثم الاعتداء عليّ بالضرب ومصادرة هاتفي وشتمي واقتادوني بالقوة إلى الاحتجاز.

عرفتهم بنفسي وبمهنتي الصحفية، إلا أن مدير الأمن وجه لي اتهامات باطلة بالانتماء لجماعة الحوثي أمام المواطنين، وهو تحريض علني يهدد سلامتي الشخصية ويعرض حياتي للخطر، خاصة أنه صادر عن جهة أمنية يفترض بها حمايتي لا الاعتداء عليّ واتهامي باتهامات خطيرة."

الوضع الصحي:

بات العديد من الصحفيين المعتقلين يعانون مشكلات صحية ونفسية خطيرة نتيجة سوء المعاملة وظروف الاحتجاز القاسية، وهو ما تُجرمه القوانين الوطنية والمواثيق الدولية التي تكفل حقوق المحتجزين وتحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

فقد أفادت عائلة الصحفي ناصح شاكر بأنه يعاني وضعاً صحياً متدهوراً منذ السنوات الأولى لاعتقاله، نتيجة التعذيب الجسدي والنفسي الوحشي الذي تعرض له أثناء التحقيقات، إضافة إلى طول فترة الإخفاء القسري والإهمال الطبي المتعمد ومنعه من التعرض لأشعة الشمس. وأوضحت العائلة أن جسده أظهر علامات التعذيب على الرأس، كما يعاني آلاماً مستمرة في الظهر وأسفل العمود الفقري والرقبة والكتفين.

وفي الجلسة الأولى لمحاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، طلب محامي ناصح (المعين من المرصد بالدفاع عنه) من القاضي عرضه على طبيب للاطلاع على حجم التعذيب الذي تعرض له، إلا أن القاضي رفض الطلب، في مخالفة صريحة للقانون وضمانات الحق في الصحة والعدالة.

وقد تم رصد حالات واسعة في الأعوام الماضية تؤكد ممارسة الإهمال الطبي المتعمد ضد الصحفيين، ومن بينهم فؤاد النهاري، أحمد ماهر، هالة باضاوي، عبده المدان، هشام طرموم، والعديد من الصحفيين الآخرين، وهو ما يعكس نمطاً متكرراً من انتهاك الحق في الصحة والكرامة الإنسانية للصحفيين المعتقلين.

معاناة أهالي المعتقلين:

يعيش أهالي الصحفيين المعتقلين وضعاً إنسانياً بالغ القسوة، يتسم بالمنع من الزيارات، والابتزاز المالي، والضغط النفسي والاجتماعي، وغياب المعلومات حول مصير أبنائهم وأماكن احتجازهم. وقد خلقت هذه الممارسات واقعاً مأساوياً طويل الأمد يثقل كاهل الأسر ويقوض استقرارها الاجتماعي والاقتصادي.

> ومن أبرز آثار هذه المعاناة ما انعكس على الصحة الجسدية والنفسية لذوي المعتقلين، فزوجة الصحفي محمد المياحي عاشت وضع اقتصادي قاسي لأكثر من عام بإخفاء واعتقال عائلها الوحيد وطفليهما. أما والدة الصحفي ناصح شاكر أصبحت تعاني من أمراض السكر والقلب نتيجة القلق المستمر على مصير ابنها وما يتعرض له من تعذيب ومعاملة قاسية في السجن، وكانت تخفي مرضها عنه أثناء زياراتها له خوفاً على حالته النفسية والصحية، علماً أنها تقيم في منطقة تبعد عشرات الكيلومترات عن مدينة عدن.

أسرة الصحفي أشرف رضوان عاشت بدورها أياماً قاسية وحالة نفسية شديدة الصعوبة وهي تتابع قضيته في الجهات الأمنية والقضائية، إذ ظل معتقلاً لأكثر من مائة يوم. وفي السادس من أكتوبر 2025 أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بالإفراج المشروط عنه مقابل ضمان مالي قدره 30 مليون ريال يمني (نحو 1,800 دولار أمريكي). وقد علّق والد الصحفي بقوله: "إن المبلغ كبير جداً، وفق قدرتنا المادية ولا نستطيع دفعه"، في تعبير صارخ عن الواقع الاقتصادي الصعب للأسر وعن الطابع المجحف للأحكام والشروط المفروضة.

حتى بعد الإفراج عن بعض الصحفيين، تستمر معاناة أسرهم في شكل جديد. فالصحفي أحمد عوضة وكذلك الصحفي فؤاد النهاري اضطرا للهروب إلى مناطق أخرى أقل خطراً ما حرمهم من البقاء مع أسرهم وفتح فصلاً جديداً من المعاناة بالعيش بعيداً عن ذويهم. وقد عبر النهاري عن هذا الواقع بقوله إنهم "خرجوا من سجن إلى سجن أكبر".

يتعرض الأهالي للابتزاز المالي، خاصة في حالات الاختفاء القسري، إذ يُطلب منهم دفع مبالغ لمعرفة مكان احتجاز أبنائهم، حيث يتم تضليل الأسر وإيهامها بأن معرفة مكان احتجاز أبنائها مشروطة بدفع مبالغ مالية. وتضطر الأسر في كثير من الأحيان إلى الدفع تحت وطأة القلق والخوف كما حدث مع أهالي الستة الصحفيين المعتقلين مؤخراً في الحديدة، ما يزيد من معاناتهم في ظل وضع اقتصادي صعب وبطالة واسعة.

وجهت ابنة الصحفي فؤاد النهاري رسالة مؤثرة لوالدها في بداية العام الدراسي عبرت فيها عن شوقها وحاجتها لوجوده بجانبها، بعد أن اضطر لترك منزله وأطفاله والفرار إلى منطقة أخرى خوفاً على حياته.

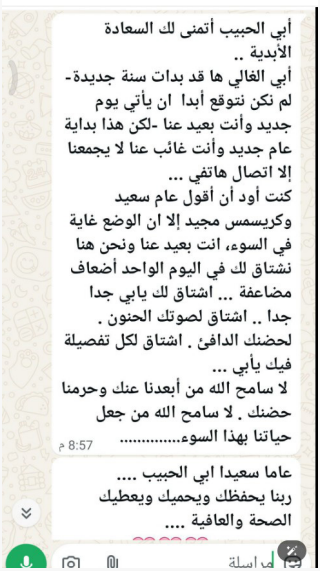

وفي كثير من الحالات، يُجبر أهالي الصحفيين على الالتزام بالصمت وعدم الحديث عن تفاصيل الاعتقال أو ما يتعرض له أبناؤهم داخل أماكن الاحتجاز، خوفاً من أن يؤدي الكلام أو التبليغ إلى مضاعفة معاناتهم داخل السجن أو إلى انتقام أشد من الجهات القائمة على الاحتجاز. ويؤدي هذا الصمت القسري إلى حجب معلومات مهمة عن المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي، ويعكس حجم الخوف والترهيب الذي يعيشه الأهالي.

وقد استطاع مرصد الحريات الإعلامية، بعد نحو شهر من التنسيق مع الجهات القضائية وإدارة سجن بير أحمد في عدن، استخراج تصريح رسمي يسمح بزيارة ناصح شاكر. وعلى إثر ذلك، قامت والدته وشقيقته بزيارة السجن، متحملتين مشقة السفر لمسافة تقارب 370 كيلومتراً من صنعاء إلى عدن، مروراً بطرق وعرة وبعشرات نقاط التفتيش العسكرية التابعة

لجماعة الحوثي والحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، في رحلة شاقة تعكس حجم المعاناة التي تتحملها أسر المعتقلين لمجرد الاطمئنان على أبنائهم.

05 اعتداءات وملاحقة صحفيين

استمر تعرض الصحفيين لاعتداءات جسدية ولفظية وملاحقات أمنية، سواء أثناء أدائهم لمهامهم الصحفية، أو على خلفية آرائهم ومنشوراتهم، أو حتى أثناء وجودهم داخل أماكن الاحتجاز. وتشير أنماط الانتهاكات إلى استهداف ممنهج مرتبط مباشرة بعملهم الإعلامي، بما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقهم في السلامة الشخصية وحرية التعبير.

> في 3 يناير2025 قام جنود يتبعون جماعة الحوثي باعتقال الصحفي حمدي دوبله، مدير إدارة الأخبار في صحيفة "الثورة" الخاضعة لسيطرة الجماعة، بشكل تعسفي ومن دون أي مسوغ قانوني واضح.
>
> أُعتقل دوبله على خلفية منشورات له في فيسبوك ومجموعات واتساب طالب فيها بصرف مرتبات الموظفين، وهي مطالبات اعتبرتها الجماعة "إثارة للرأي العام"، الأمر الذي أدى إلى مراقبته ثم اعتقاله لاحقًا.
>
> وقد جرى توقيفه عند نقطة تفتيش الصباحة أثناء عودته من محافظة الحديدة، والتعرف عليه بعد عملية رصد وتعميم اسمه على النقاط الأمنية حيث ثم تقييد يداه وعُصبت عيناه، ونُقل إلى سجن الاستخبارات في منطقة حدة بصنعاء، المعروف بسوء ظروف الاحتجاز فيه، ووُضع في زنزانة انفرادية.
>
> أُفرج عن دوبلة بعد أربعة أيام من الاحتجاز وهو في حالة صحية متدهورة نتيجة سوء المعاملة وظروف الاحتجاز التي تعرض لها خلال تلك الفترة.

وتُعد هذه الواقعة امتداداً لسلسلة انتهاكات ممنهجة طالت صحفي مؤسسة «الثورة»، شملت الإقصاء التعسفي من العمل، وحملات التشهير، وحرمانهم من مستحقاتهم المالية، وذلك على خلفية مطالباتهم بحقوقهم المهنية المشروعة.

إلى جانب ذلك رُصدت ملاحقات وتحركات أمنية واعتقالات طالت عدداً من الصحفيين، بينهم عوض كشميم، وأشرف رضوان، وعبدالجبار باجبير، وعماد الديني، ومزاحم باجابر، على خلفية نشاطهم الصحفي وآرائهم المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فيما يعكس نمطاً من التضييق المنهجي على حرية الإعلام والتعبير.

06 القضاء كأداة قمع

كشف التقرير عن نمط متكرر يتمثل في استخدام النيابات والمحاكم كوسيلة لترهيب الصحفيين، عبر إحالة قضايا النشر إلى محاكم غير مختصة، وفرض كفالات مالية مجحفة، وتأجيلات متعمدة، وإصدار أوامر قبض دون استيفاء الشروط القانونية.

يعمل الصحفيون في بيئة تشريعية معقدة بسبب استمرار النزاع والانقسام السياسي، ما أدى إلى شلل فعلي في عمل البرلمان باعتباره المؤسسة التشريعية والرقابية، وتعطل أي إصلاح تشريعي يخص حرية الإعلام. وغالباً ما يرتبط تعامل السلطات مع الصحفيين بدرجة ولائهم السياسي بدلاً من معايير قانونية موضوعية.

فقد رصدنا خلال هذا العام 27 حالة استدعاء ومحاكمة بحق صحفيين من قبل جهات أمنية وقضائية مختلفة ووجهت للصحفيين اتهامات فضفاضة أبرزها "زعزعة الأمن"، رغم أنها في جوهرها قضايا نشر وتعبير. ففي قضية الصحفي محمد المياحي، صدر بحقه حكم بالسجن ثم قُضي بالإفراج عنه في مرحلة الاستئناف، إلا أنه ظل محتجزاً من أجل دفع خمسة ملايين ريال كضمان بعدم انتقاد الحوثيين، وهو تقييد صريح لحرية التعبير.

كما طُلب من الصحفيين مزاحم باجابر وأشرف رضوان فاضل دفع كفالة مالية مجحفة قدرها 30 مليون ريال قبل الإفراج عنهما، رغم عدم صدور حكم بحقهما، في سابقة تُظهر استخدام الغرامات والكفالات كوسيلة تقييد بدلاً من ضمان إجرائي.

ورُصدت تأجيلات متعمدة في قضايا صحفيين مثل ناصح شاكر وأحمد ماهر، بينما ظلت قضايا الصحفيين عزيز الأحمدي وعوض عتش وأحمد مريكي وعبدالرحمن المحضار مراسلي قنوات (سهيل وبلقيس والمهرية) في شبوة معلّقة قرابة عامين دون فصل قضائي، في مماطلة غير مبررة.

وفي المقابل برأت محكمة الأموال العامة في مأرب الصحفي علي عويضة من تهمة إهانة موظف عام على خلفية منشور على فيسبوك. كما جرى حل قضايا في عدن ودياً عبر الصلح بعد نظرها من النيابة، من بينها قضايا أحمد حرمل وصابرين جلال وزكي أحمد اليوسفي.

> في قضية الصحفي محمد المياحي شهدت الإجراءات القضائية العديد من المماطلات والاختلالات القانونية خلال الأشهر الأولى من احتجازه في سجن الأمن والمخابرات بصنعاء، أبرزها إحالته إلى النيابة والمحكمة الجزائية بدلًا من محكمة الصحافة المختصة، وبعد ما يقارب من مائة وثلاثين يومًا، عُقدت أولى جلسات محاكمته تحديداً في 12 مايو 2025 دون إحضاره، في مخالفة صريحة لمعايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. وفي 24 مايو 2025 صدر حكم بسجنه لمدة عام ونصف مع فرض ضمان مالي، قبل أن تقضي المحكمة الاستئنافية في 28 ديسمبر 2025 بالإفراج عنه والاكتفاء بمدة احتجازه السابقة وإسقاط كافة العقوبات. ورغم ذلك، ظل محتجزًا بشكل تعسفي نتيجة رفض تنفيذ الحكم والاستمرار في اشتراط ضمان مالي غير قانوني يصل لخمسة مليون ريال يمني ($9,500).

07 استهداف الصحفيات

تتعرض الصحفيات اليمنيات منذ سنوات طويلة لحملات تحريض وتهديد وابتزاز تؤثر بشكل مباشر على سلامتهن النفسية والجسدية وقدرتهن على ممارسة العمل الإعلامي بحرية في بيئة آمنة. هذه الضغوط تتنوع بين تهديد مباشر، اعتداءات جسدية، إساءات لفظية عبر وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية، ما يدفع بعضهن للتوقف عن العمل خوفاً على حياتهن وسلامتهن، أو التزام الصمت، بينما واصل البعض الآخر تحدي هذه الظروف والاستمرار في العمل.

ورصد مرصد الحريات الإعلامية منذ عام 2015 حتى الآن 56 حالة انتهاك ضد الصحفيات، تنوعت بين القتل، الاعتقال، التعذيب الجسدي واللفظي، التشهير والابتزاز، الخوض في الأعراض الشخصية، والتحرش، إلى جانب المنع التعسفي من السفر والتفتيش في نقاط التفتيش، وفرض قيود على التنقل والعمل الصحفي. هذه الانتهاكات لا تؤثر فقط على الصحفيات أنفسهن، بل تمتد لتطال أسرهن وتخلق أضراراً نفسية وإنسانية كبيرة، في بيئة تقيّد حقوق المرأة المهنية.

> الإعلامية عهد ياسين (قناة الجمهورية الفضائية) تعرضت لحملات تحريض علني، تضمنت إساءات وكراهية على منصات التواصل الاجتماعي، منهم الشيخ عبد الله العديني، عضو مجلس النواب وخطيب مسجد النور في تعز، ما دفعها لتلقي تهديدات بالقتل والشتائم وحملات تشويه واسعة، مما أثر بشكل مباشر على سلامتها النفسية والجسدية. كما بثت قناة "الهوية" الموالية لجماعة الحوثي إساءات لفظية بحق إعلاميات تعملن في قناتي "يمن شباب" و"بلقيس"، في إطار حملة ممنهجة للتشويه والتحريض ضد النساء العاملات في الإعلام.

اضطرت بعض الصحفيات للعمل بهويات مستعارة أو تحت أسماء مستعارة حفاظاً على سلامتهن، كما في حالة الصحفية (ن.ص.ا)، التي منعتها أسرتها من ممارسة العمل الإعلامي لمدة عامين، قبل أن تعود للكتابة بهوية غير مكشوفة، لتجنب المضايقات والتهديدات. وفي حالة أخرى، اضطرت الصحفية هبة يحيى إلى حذف كافة منشوراتها وكتاباتها بعد تلقي تهديدات مباشرة في صنعاء، ما دفعها لمغادرة البلاد حفاظاً على حياتها وسلامتها الشخصية.

كما تعرضت الصحفيات للاعتقال والإخفاء القسري، مثل حالة صحفية في الحديدة (طلبت أسرتها عدم ذكر اسمها) تم اقتحام منزلها واحتجازها سراً في سجن الأمن والمخابرات، إضافة إلى معاناة الصحفية وفاء المطري منذ أكثر من عامين والتي تعرضت للاعتقال والاعتداء والتحرش وفصلها من عملها، رغم صدور حكم قضائي لصالحها لم يُنفذ حتى اليوم.

> أما الصحفية أماني باخريبة فتقول إن خطاب التحريض والكراهية، سواء عبر وسائل الإعلام أو المنصات الاجتماعية، يعزز بيئة عدائية تمارس العنف الرمزي والمادي ضدهن، ويخلق ضغطًا نفسيًا كبيرًا، ويحد من تواجد النساء في الإعلام أو يدفعهن للعمل تحت هوية مستعارة أو التوقف عن ممارسة مهنتهن نهائيًا.

في سياق مشابه، روت الصحفية (س.ا) فضلت عدم ذكر اسمها، عن تعرضها لتهديد مباشر أثناء إعداد تقرير ميداني حول المباني السكنية، حيث تفاجأت بمواجهة عدد من المارة الذين وجهوا إليها اتهامات بالعمالة والتسبب في تدهور البلاد بمجرد معرفتهم بأنها صحفية، وهي نفس التهم التي تُستخدم بشكل ممنهج لتجريم العمل الصحفي في مناطق النزاع، ما أدى إلى تدهور حالتها النفسية وظهور كوابيس متكررة استدعت تدخلاً نفسياً ضمن برامج الدعم النفسي التي يقدمها المرصد.

وتندرج هذه الواقعة ضمن نمط أوسع من الانتهاكات التي تشمل الاعتداءات الجسدية واللفظية، والتحريض المجتمعي، والتشهير، ومنع السفر، والتفتيش التعسفي، والاعتقال والإخفاء القسري، والتحرش، وهي ممارسات تعكس حجم الضغوط المركبة التي تواجهها الصحفيات وتأثيرها المباشر على سلامتهن وحريتهن المهنية.

وتبرز أيضاً القيود المفروضة على حرية التنقل، لا سيما اشتراط مرافقة «محرم» لسفر النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وهو إجراء يقيد قدرة الصحفيات على أداء عملهن الميداني بشكل مستقل، ويشكل عائقاً إضافياً أمام مشاركتهن في العمل الإعلامي، بما يستدعي تعزيز تطبيق القوانين الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة لضمان حماية الصحفيات وتوفير بيئة عمل آمنة وخالية من التمييز.

08 القيود الأمنية والإدارية والرقابة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

استمرت السلطات القائمة في مختلف المحافظات اليمنية خلال العام في فرض قيود أمنية وإدارية صارمة على العمل الصحفي والإعلامي، تمثلت في اشتراط تصاريح وتراخيص مسبقة تُمنح وفق اعتبارات سياسية وأمنية، ما أدى في أحيان كثيرة إلى تعطيل عمل المؤسسات الإعلامية، بما يتعارض مع الضمانات الدستورية والقانونية لحرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، ومع المعايير الدولية التي تكفل حق الصحفيين في العمل دون ترهيب أو قيود تعسفية.

وتُعد جماعة الحوثي الجهة الأكثر تضييقاً على الإعلام والصحفيين، يليها المجلس الانتقالي الجنوبي. فمنذ عام 2015، أدت حملات التضييق والرقابة الصارمة والعقوبات التي فرضتها الجماعة إلى تحويل مناطق سيطرتها إلى مناطق شبه مغلقة إعلامياً. فقد اقتحمت ونهبت عدداً من القنوات الفضائية، من بينها قنوات بلقيس وسهيل ويمن شباب، وإذاعات مثل ناس إف إم وصوت اليمن، وصادرت معداتها، إلى جانب السيطرة على المؤسسات الإعلامية الحكومية وتسخيرها لصالحها. كما حجبت أكثر من 200 موقع إخباري، وأدت

سلسلة الانتهاكات إلى توقف الصحف الحزبية والمعارضة لها.

وامتدت المضايقات لتطال منشئي المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث اعتقلت عدداً منهم، وفرضت عليهم شروطاً وموافقة مسبقة قبل التصوير. ولاحقاً توسعت هذه القيود لتشمل المواطنين العاديين، إذ أصدرت الجماعة قرارات تمنع التصوير في مواقع محددة، وهددت بمعاقبة من ينشر صوراً أو مقاطع تنتقدها، خصوصاً من مواقع الاستهداف أو قصف الطيران الأمريكي والإسرائيلي، تحت ذريعة "المصلحة العامة". وتشكل هذه القيود انتهاكاً لحق الجمهور في الحصول على المعلومات، وحق الصحفيين في التغطية الحرة.

وقد أدى هذا التكتم المتعمد على المعلومات إلى إعاقة عمل الجهات الحقوقية والمؤسسات الإعلامية في رصد وتوثيق الانتهاكات، بما في ذلك الاعتداءات التي طالت مقر صحيفتي "26 سبتمبر" و"صحيفة اليمن" جراء القصف الإسرائيلي، والتي قُتل خلالها عدد من الصحفيين، حيث ظلت المعلومات محصورة بيد الحوثيين.

وفي محافظة ذمار الخاضعة لسيطرة الحوثيين، اضطر الصحفي صقر أبو حسن إلى إغلاق مؤسسته الإعلامية "مركز صقر للإعلام" بعد ضغوط أمنية وإدارية ممنهجة استمرت لأكثر من عامين، رغم امتلاكه تصاريح رسمية وقانونية. وتمثل هذه الحالة نموذجاً لتكتيكات التضييق المؤسسي على الإعلام المستقل في مناطق سيطرة الجماعة.

يقول الصحفي صقر أبوحسن:

"بعد سنوات من الادخار والعمل، أسستُ مشروعًا إعلاميًا تدريبيًا صغيرًا كان يمثل حلمي الشخصي ونهاية مسيرتي المهنية. إلا أن هذا الحلم سرعان ما تلاشى تحت ضغوط أمنية متواصلة. فبعد أسابيع قليلة من افتتاح المشروع، تم استدعائي للتحقيق لساعات، وجرى سؤالي عن كل تفاصيل عملي وحياتي، وطُلب مني تزويد الجهات الأمنية بقوائم كاملة بمحتويات المكتب ونشاطاته، رغم أن المشروع مرخص وقانوني.

لاحقًا، تلقيت اتصالات متكررة تأمرني بإيقاف الدورات التدريبية، دون أي مسوغ قانوني، كما أُجبرت على إيقاف منصة بودكاست محلية كنت أديرها بجهود تطوعية، فقط لأن محتواها لم يرق لبعض الجهات.

استنزفتُ مدخراتي ومدخرات أسرتي، وتراكمت عليّ الديون، ووصل بي الحال إلى العجز عن تلبية احتياجات أسرتي الأساسية. ومع تصاعد الضغوط والملاحقات، اضطررت إلى إغلاق المشروع ونقل المكتب إلى منزلي، حيث أدركت لاحقًا أن ما تعرضت له كان استهدافًا مباشرًا لي شخصيًا.

هذه التجربة تركت أثرًا نفسيًا وماديًا بالغًا، وأكدت لي أن بيئة العمل الإعلامي في ظل هذه الظروف لا تسمح حتى بمشاريع إعلامية صغيرة ومستقلة، وأن الاستمرار أصبح مستحيلاً."

أما في عدن، فقد مارست الهيئة الإعلامية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تضييقاً ورقابة غير قانونية، وملاحقة واعتقال صحفيين، وفرضت اشتراطات تعسفية رغم كونها جهة غير مختصة قانوناً بمهام تنظيم الإعلام. فقد منعت تواجد قنوات محلية مثل يمن شباب وسهيل وعربية مثل الجزيرة وغيرها، وضيّقت على شركات البث مثل «يمن ديجيتال»، وفرضت عليها شروطاً بعد ظهور شخصيات غير موالية للمجلس، كما ألزمتها بتزويدها بقوائم أسماء الضيوف للموافقة أو المنع المسبق.

واقتحم المجلس الانتقالي الجنوبي مقر نقابة الصحفيين في عدن، وحل مكانها ما يُعرف بـ «نقابة الصحفيين الجنوبيين»، وفرض نائب جديد لوزارة الإعلام باستخدام القوة.

ووصل الحال بالانتقالي بأن قام باقتحام والسطو على مقر نقابة الصحفيين اليمنيين في عدن وحل مكانها ما تسمى بنقابة الصحفيين الجنوبيين وقام بفرض وكيل لوزارة الإعلام صلاح العاقل محسوب على الانتقالي محل الوكيل محمد قيزان باستخدام القوة.

كما مُنع التصوير دون إذن مسبق، كما حدث مع الصحفيين سامح عبدالوهاب ووثيق الجناني وفهمي العليمي، الذين اعتُقلوا وأُجبروا على توقيع تعهدات قبل الإفراج عنهم. ولوحظت ممارسات رقابية غير رسمية تمثلت في اعتداءات من قبل مدنيين مجهولين على صحفيين، كما حدث مع الصحفيين دليل يوسف وعلاء السلالي، حيث اعترضهما مسلحون واقتادوهما إلى قسم الشرطة، وأُجبرا على توقيع تعهدات بعدم ممارسة العمل الصحفي إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة، في انتهاك واضح للضمانات الدستورية والقانونية لحرية الإعلام.

وفي محافظتي حضرموت وتعز، لم تكن القيود على العمل الصحفي غائبة، إذ استمرت الملاحقات القضائية بحق صحفيين استناداً إلى تهم فضفاضة، وإحالة قضايا النشر إلى محاكم غير مختصة، في ظل غياب إطار قانوني واضح ينظم جرائم النشر، الأمر الذي يفتح المجال أمام تكييف القضايا بدوافع سياسية بدلاً من أسس قانونية. وفي المقابل، لم يكن فرض التصاريح المسبقة على العمل الميداني شائعاً في هاتين المحافظتين مقارنة بمحافظتي عدن ومأرب، حيث تُفرض مثل هذه القيود بشكل أكثر انتظاما.

في المقابل، تبرز محافظة مأرب كنموذج لفرض قيود إجرائية مباشرة على العمل الصحفي، حيث يُشترط على الصحفيين ووسائل الإعلام الحصول على تصاريح مسبقة لممارسة التصوير والتغطية الميدانية، إلى جانب تسجيل حالات استدعاء واحتجاز، وملاحقات أمام جهات غير مختصة. وتسهم هذه الإجراءات في تقييد حرية العمل الإعلامي بشكل مباشر، وخلق بيئة عمل ضاغطة ومحفوفة بالمخاطر للصحفيين.

وبناءً على عمليات الرصد والمتابعة، يمكن القول إن الصحفيين في مختلف هذه المناطق يعملون في بيئة عالية المخاطر ومشحونة بالتهديدات، الأمر الذي يشكل مصدر قلق بالغ. ويستدعي ذلك تدخّلاً دولياً عاجلاً للضغط على أطراف الصراع لاحترام حرية الرأي والتعبير، وضمان تمكين الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من العمل بحرية دون رقابة تعسفية أو تراخيص تقييدية.

09 استهداف المحامين والمدافعين عن الصحفيين

طالت الانتهاكات المحامين والمدافعين عن الصحفيين الانتهاكات والممارسات التعسفية، وسجل نمط ممنهج من الاعتداءات والاعتقالات التعسفية والتهديد والتخوين، بما يقوض الحق في الدفاع ويُضعف ضمانات المحاكمة العادلة، ويخلق مناخاً من الترهيب يدفع بعض المحامين إلى تجنب تمثيل الصحفيين المعتقلين.

ومن أبرز الحالات المحامي عبد المجيد صبره الذي ما يزال محتجزاً لدى جماعة الحوثي منذ سبتمبر 2025 بعد اقتحام مكتبه وإخفائه قسراً لأكثر من 70 يوماً، قبل أن يبلغ أسرته أنه محتجز في زنزانة انفرادية ضيقة في سجن جهاز الأمن والمخابرات في صنعاء. يعاني اليوم من تدهور في حالته الصحية، في ظل حرمانه من حقوقه القانونية والإنسانية، بما في ذلك زيارة أسرته ومحاميه، واحتجازه في زنزانة انفرادية من حين لآخر.

وكان صبره قد تعرض سابقاً لتهديدات وطُرد من قاعة المحكمة بسبب دفاعه عن موكليه، كما وُجّهت له في 2022 اتهامات بـ"التعاون مع دول العدوان" أثناء دفاعه عن الصحفي عبدالخالق عمران وزملائه، فيما بدا رداً عقابياً على عمله المهني.

> "عُرف المحامي صبرة بدوره البارز في الدفاع عن الصحفيين والإعلاميين والمواطنين في اليمن، حيث كرس جهوده القانونية لمناصرة قضاياهم، وتولى الترافع عنهم أمام مختلف الجهات القضائية، في مسعى متواصل لحماية الحقوق والحريات وضمان الوصول إلى العدالة."

وهذا ليس بعيداً عنما تعرض له المحامي نزار سلام محامي الصحفي أحمد ماهر الذي اعُتقل في أغسطس 2022 من قبل مسلحين تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي أثناء خروجه من محكمة صيرة في عدن، واتُهم بالإرهاب بسبب دفاعه عن الصحفي أحمد ماهر.

إن هذه الممارسات تُهدد استقلال المحاماة، والحق في الدفاع، وسلامة الإجراءات القانونية، وتُقوض الثقة في منظومة العدالة.

10 حرية التنقل

في تقرير سابق لمرصد الحريات الإعلامية التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بعنوان مصائد الخوف كشف عن تصاعد مقلق في الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون اليمنيون أثناء تنقلهم بين المحافظات، جراء الممارسات التعسفية في نقاط التفتيش العسكرية التابعة لأطراف النزاع المختلفة. تناول الفترة ما بين العام 2022 حتى يونيو 2025 والتي تمثل خروقات جسيمة للدستور اليمني والقوانين المحلية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

أظهرت نتائج الاستبيان، الذي شمل 42 صحفياً وصحفية من عشر محافظات، أن 76.2% من المشاركين تعرضوا لتفتيش أجهزتهم الإلكترونية، فيما أكد 51.5% أنهم تعرضوا لابتزاز مالي مباشر. كما وثق التقرير حالات وقصص متعددة لانتهاكات جسيمة، شملت التفتيش القسري، مصادرة الأجهزة، التهديد بالاعتقال، إضافة إلى الإهانات اللفظية والجسدية، وغالباً ما ارتبطت هذه الانتهاكات بكشف الهوية المهنية للصحفي.

لم يعد الخطر مقصوراً على الصحفيين أثناء مزاولتهم عملهم، بل يكفي حمل بطاقة صحفية أو وجود مواد إعلامية على الهاتف المحمول أو وثائق مرتبطة بمؤسسة إعلامية، ليتعرض الصحفي لسلسلة من الانتهاكات تبدأ بالتحقيق الميداني، وقد تنتهي بالمصادرة أو الاعتقال أو الابتزاز المالي.

تفاوتت درجة الخطر تبعاً للجهة المسيطرة على الحاجز الأمني، إلا أن القاسم المشترك في مختلف المناطق هو استهداف المهنة الصحفية كذريعة للانتهاك، وغياب المساءلة، واستخدام الإجراءات الأمنية كوسيلة للضغط السياسي والأمني ضد حرية الصحافة والتعبير.

الانتهاكات تركزت على تفتيش الصور والفيديوهات ورسائل الـSMS وسجلات المكالمات وتطبيقات التراسل الفوري مثل (واتساب، فيسبوك ماسنجر، تيليغرام).

وسلط التقرير الضوء أيضاً على الآثار النفسية والمهنية الخطيرة لهذه الممارسات، حيث أفاد 69% من الصحفيين المشاركين بتأثر حريتهم وصحتهم النفسية، فيما امتنع 12% عن التنقل كلياً خوفاً من الانتهاكات، الأمر الذي يهدد استمرارية العمل الصحفي الحر في اليمن.

PRESS

صحفيون خلف القضبان [2]

ما يزال 11 صحفياً يقبعون في سجون جماعة أنصار الله الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي ، مر على البعض منهم عشرة أعوام، حيث يرفض الحوثي الإفراج عن 10 صحفيين من بينهم صحفية، كذلك مازال الصحفي ناصح شاكر معتقلاً في سجون المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن.

م	الاسم	مكان الاعتقال الحالي	جهة الانتهاك	عدد الأيام خلف القضبان [3]
1	وحيد الصوفي	صنعاء	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	3,504 أيام
2	نبيل السداوي	صنعاء	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	3,310 أيام
3	ناصح شاكر	عدن	المجلس الانتقالي الجنوبي	402 أيام
4	محمد المياحي	صنعاء	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	284 يوما
5	وليد علي غالب	الحديدة	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	225 يوما
6	عبدالجبار زياد	الحديدة	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	225 يوما
7	صحفية (طلبت أسرتها عدم النشر)	الحديدة	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	225 يوما
8	عبدالعزيز النوم	الحديدة	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	225 يوما
9	حسن زياد	الحديدة	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	225 يوما
10	هيثم داوؤد الريمي	الحديدة	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	225 يوماً
11	ماجد زايد	صنعاء	جماعة (أنصار الله) الحوثيين	100 يوم

2 - حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025

3 - من تاريخ الاعتقال حتى 31 ديسمبر 2025

التوصيات

استناداً إلى ما وثقه هذا التقرير من أنماط انتهاكات ممنهجة ضد حرية الإعلام في اليمن خلال عام 2025، يوصي مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك) باتخاذ حزمة من الإجراءات العاجلة والمتوسطة المدى، تستهدف مختلف الأطراف المعنية، لضمان حماية الصحفيين وتعزيز حرية الرأي والتعبير.

أولاً: إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً

- وقف جميع أشكال الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق الصحفيين.
- فتح تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين، ومحاسبة المسؤولين عنها.
- مراجعة وتعديل التشريعات الوطنية المتعلقة بالإعلام والنشر، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحرية التعبير.
- ضمان استقلال السلطة القضائية، ومنع إحالة قضايا الصحافة إلى محاكم غير مختصة، خاصة المحاكم الجزائية المتخصصة المصنفة بأنها محاكم غير دستورية.
- إلغاء كافة القيود الإدارية والأمنية غير القانونية المفروضة على العمل الإعلامي.
- وقف استهداف الصحفيين بسبب آرائهم أو نشاطهم الإعلامي، بما في ذلك على منصات التواصل الاجتماعي.
- حماية المؤسسات الإعلامية من الإغلاق أو التضييق التعسفي، وضمان بيئة عمل آمنة للصحفيين.
- اتخاذ تدابير خاصة لحماية الصحفيات من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي.

ثانياً: إلى جماعة أنصار الله الحوثيين)

- الإفراج عن جميع الصحفيين المحتجزين في سجونها، والكشف عن مصير المختفين قسراً.
- وقف جميع أشكال الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق الصحفيين.
- وقف ممارسات الرقابة المشددة وحجب المواقع الإلكترونية، وضمان حرية الوصول إلى المعلومات.
- إنهاء القيود المفروضة على العمل الصحفي، بما في ذلك التصوير والتغطية الميدانية.
- الكف عن ملاحقة الصحفيين على خلفية آرائهم أو منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.
- الامتناع عن استخدام القضاء كأداة لتقييد حرية التعبير، وضمان محاكمة الصحفيين أمام جهات مختصة وفقاً للمعايير القانونية.

ثالثاً: إلى المجلس الانتقالي الجنوبي

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين المعتقلين على خلفية عملهم الإعلامي.
- وقف جميع أشكال الاعتقال التعسفي والملاحقات بحق الصحفيين في المناطق الخاضعة لسيطرته.
- إنهاء التدخلات غير القانونية في عمل المؤسسات الإعلامية ونقابة الصحفيين.
- إنهاء القيود المفروضة على العمل الصحفي، بما في ذلك التصوير والتغطية الميدانية.
- ضمان حرية عمل القنوات والمؤسسات الإعلامية دون فرض قيود أو اشتراطات مسبقة.
- احترام استقلالية العمل الصحفي، وعدم استخدام الأجهزة الأمنية والقضائية للتضييق على الإعلاميين.

رابعاً: إلى المجتمع الدولي والمنظمات الأممية

- ممارسة ضغط فعال على جميع أطراف النزاع في اليمن لوقف الانتهاكات ضد الصحفيين.
- دعم آليات دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين في اليمن.
- إدراج ملف حرية الإعلام ضمن أولويات النقاش في المحافل الدولية الخاصة باليمن.
- ربط المساعدات والدعم الدولي بالتزام الأطراف باحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

خامساً: إلى الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي

- الالتزام بالمعايير المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي، وتجنب خطاب الكراهية والتحريض.
- توثيق الانتهاكات التي يتعرضون لها والإبلاغ عنها للجهات الحقوقية والمختصة.
- تجنب الانخراط في أي أعمال ذات طابع عسكري أو أمني قد تؤثر على وضعهم القانوني كمدنيين.
- تعزيز التعاون والتضامن المهني لمواجهة التحديات المشتركة.

PRESS
News
PRESS

الدعم الطارئ

الدعم القانوني

يقـدّم مرصـد الحريـات الإعلاميـة ومـن خلال تكتـل "محامـون للدفـاع عـن الصحفيين" كافـة أنـواع الدعـم القانـوني للصحفيين/ات والعامـلين/ات في مجـال الإعلام الذيـن يتعرضـون/ن للانتهـاكات والمضايقـات على خلفيـة عملهـم/ن الصحفـي، ويشـمل الدعـم القانـوني تقديم الاستشـارات القانونيـة أثنـاء العمـل الصحفي وحين التعـرض للمسـاءلة القانونيـة، إضافـة إلى تخصيـص محامـي/ة في القضايـا المنظـورة ضـد الصحفيين/ات أمـام المحاكـم.

لتقديم طلب الحصول على الدعم القانوني من **هنا**.

الدعم النفسي

يقـدم مرصـد الحريـات الإعلاميـة الدعـم للصحفـيين/ات، والعامـلين/ات في المؤسسـات الإعلاميـة، الذيـن يواجهـون ضغوطًـا نفسـية، نتيجـة عملهـم الصحفـي، ويشـمل الدعـم تقديـم استشـارات نفسـية، وجلسـات دعـم نـفسي مبـاشر عبر أخصائـيين/ات نفسـيين/ات.

لتقديم طلب الدعم النفسي من **هنا** .

الدعم الرقمي

يقـدّم مرصـد الحريـات الإعلاميـة ومـن خلال خبراء رقميين الدعـم الرقمـي لتقديـم الاستشـارات الرقميـة ومسـاعدة الصحفـيين/ات بحـل المشـاكل الرقميـة التي تواجههـم/ن في مجـال الإعلام مـن يتعرضـون/ن للاختراقـات والمضايقـات على خلفيـة عملهـم/ن الصحفـي.

لتقديم طلب الدعم الرقمي من **هنا** .

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن منصة رصد ومعلومات، تهدف إلى نشر كل ما يتعلق بحريات الرأي والتعبير في مختلف المناطق اليمنية بطريقة مهنية ومستقلة إلى جانب تحليل ومناصرة قضايا الصحفيين على المستوى المحلي والدولي.

https://marsadak.org/

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596